مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني
بالعنف ضد الأطفال

الورشة الإقليمية الافتراضية
"مداخل ومقاربات لتأهيل ودمج
الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم"

16 مايو/آيار 2022

مداخلة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة
المعنية بالعنف ضد الأطفال

أصحاب السعادة المشاركون الموقرون،

السادة ممثلي الدول الأعضاء،

يسعدني أن أشارك معكم أعمال هذه الورشة الإقليمية حول "مداخل ومقاربات لتأهيل ودمج الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم"، وأود أن أنقل لكم تحيات الدكتورة/ نجاة معلا مجيد الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، وتمنياتها بالنجاح لأعمال هذه الورشة الهامة والتي تعكس الجهود المتواصلة لجامعة الدول العربية ولشركائها الإقليميين برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، بشأن التأكيد على وضع قضية إنهاء العنف ضد الأطفال على الأجندة الإقليمية للوطن العربي.

السيدات والسادة

الحضور الكريم

اسمحوا لي أن أبدأ هذه المداخلة ببعض العبارات التي ذكرها عدد من الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم عند سؤالهم عن مشاعرهم، والواردة في التعليق العام رقم 21 (2017) بشأن "الأطفال المرتبطة أوضاعهم بالشوارع"، والتي جاءت كما يلي:

- *"احترمونا ككائنات بشرية"؛*
- *"أتمنى من الناس الذين لم يعيشوا قط في الشوارع أن ينظروا إلينا على أننا أشخاص لنا كبرياء، مثل الناس العاديين"؛*
- *"لا يتعلق الأمر بانتشالنا من الشوارع ووضعنا في مراكز إيواء وإنما يتعلق بمنحنا مركزاً"؛*
- *"كوننا نعيش في الشوارع لا يعني أنه لا يمكن أن تكون لنا حقوق"؛*
- *"أعطونا فرصة لتغيير قصتنا"* [1].

وقد وددتُ البدء بذكر هذه العبارات حتى نضع نصب أعيننا عند التحدث عن هذه القضية أن هؤلاء الأطفال هم أولا وقبل كل شيء أصحاب حقوق، هم أولًا وقبل كل شيء أطفال في خطر يحتاجون إلى الحماية وليسوا أطفالًا جانحين ..

السادة الحضور

ستركز هذه المداخلة على عدد من الرسائل الهامة في محاولةٍ لتسليط الضوء سوياً على بعض الجوانب الأساسية لحماية هؤلاء الأطفال:

أولاً: إن حماية الأطفال هو التزام على المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات الإقليمية والأهلية، ولا يمكن تحقيقه بدون تضافر كافة الجهود معاً

- فعلى الرغم من أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لا تتضمن إشارة صريحة إلى الأطفال الذين يتخذون من الشوارع مأوى لهم، فإن جميع أحكامها تنطبق عليهم، وهم يتعرضون لانتهاكات بموجب الغالبية العظمى من موادها. حيث أن جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية وفي بروتوكولاتها الاختيارية هي حقوق

(1) جميع الاقتباسات مستمدة من مشاورات أجريت، أو معلومات خطية قُدمت، بشأن هذا التعليق العام.

مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ونذكر منها الحقوق المتعلقة بعدم التمييز، والمصلحة الفضلى للأطفال ، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والحق في المشاركة ، فضلاً عن الحقوق والحريات المدنية، وكذلك حق الأطفال في البيئة العائلية والرعاية البديلة والحق في مستوى معيشي ملائم.

- وتحث لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها لتطبيق إندماج حقوق الطفل في جميع الاستراتيجيات والمبادرات الخاصة بالأطفال الذين يعيشون و/ أو يعملون في الشوارع، الواردة في التعليق العام رقم 21 لعام 2017.
- كما تتبنى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، مفهوم "عدم ترك أحد خلف الركب".
- وحيث أنه قد تبقى أمامنا أقل من 8 سنوات على تحقيق جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة ليتسنى الوفاء بوعد اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: إن كافة أشكال العنف غير مُبَرّرة ويمكن منعها... وإن لجوء الأطفال إلي العيش في الشوارع يعد شكلاً من أشكال العنف ضدهم، ومحركًا له:

- فمن بين الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العيش والعمل في الشوارع، هو كونه آلية من آليات التكيف السلبية للفقر وعدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية والتعرض للإيذاء والإهمال في بيئتهم العائلية. كما أن هناك عدد من الأسباب أدت إلى تفاقم هذه القضية من بينها جائحة كوفيد، والصراعات والأزمات الإنسانية والكوارث المتعلقة بتغير المناخ والتي تسببت بشكل مباشرفي زيادة عدد النازحين واللاجئين والمهاجرين والتي عادة ما يُشكّل الأطفال نسبة كبيرة منهم.
- ويواجه هؤلاء الأطفال عدد من التحديات التي تمثل خرقاً لحقوقهم، مثل الحرمان من الولوج إلى الخدمات الأساسية ، وفقدان الدعم العاطفي والعائلي، مما يجعلهم أكثر هشاشة وأكثر عرضة لقبول المعتقدات السلبية والخاطئة، والاستبعاد والوصم الاجتماعي، والتجنيد ... مما يؤدي إلى وقوعهم كضحايا في حلقة مستمرة من العنف ..
- إن الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم ليسوا مجموعة متجانسة، إذ لهم خصائص متنوعة من حيث السن، والجنس، وغيرها من الخصائص. وهذا التنوع يعني تنوعاً في التجارب والمخاطر والاحتياجات، كما تختلف طبيعة وجود الطفل في الشارع والوقت الذي يقضيه فيه اختلافاً كبيراً بين طفل وآخر. وعليه فإنه من الضروري تكييف الاستجابات مع كل ملف شخصي لكل طفل على حده، وكذلك تجنب التكفل التلقائى في مؤسسات والاحتجاز عند التعامل مع هذه القضية.

ثالثاً: إن جمع البيانات وتوفرها حول هؤلاء الأطفال أمر حيوي لربطهم بتقديم الخدمات ولرسم البرامج اللازمة، كما يعد أمر حيوي أيضاً لعمليات الرصد والمتابعة والمساءلة:

- فلا يزال الجمع المنتظم للبيانات حول هذه القضية غير شائع في معظم الدول نظراً لاختلاف الأساليب المستخدمة، كما أنه لا يوجد تعريف مشترك للأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم من قبل جميع الجهات الفاعلة، وكذلك فإن عدد هؤلاء الأطفال يتسم بالتقلّبات حيث يتنقل عدد منهم من مدينة إلى أخرى بدون أوراق تثبت هويتهم.
- ويؤدي هذا التضارب في البيانات والإحصائيات إلى تقويض إمكانية مقارنة البيانات بين البلدان، وكذلك القدرة على مراقبة التغييرات بمرور الوقت في نفس البلد. كما أن هذه الأرقام غير المتسقة تعرقل جهود المناصرة وتعني أن المزيد من الأطفال معرضون لخطر الانتهاكات لحقوقهم الأساسية.
- وعلى الرغم من وجود هذه التباينات، تقدر المنظمات والهيئات الدولية أن عدد الأطفال الذين يعيشون و/ أو يعملون في الشارع في العالم يتراوح بين 100 الى 150 مليون طفل، وذلك وفقاً لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان في هذا الشأن.

السادة الحضور

توضح التجربة أن وضع نظام وطني لحماية الطفل تقوده الحكومة وبمشاركة جهات معنية متعددة، يعتمد القوانين القائمة والقيم الاجتماعية، ويقوم من حيث الممارسة على الحقوق، ويستطيع حماية الأطفال من صنوف متعددة من الحرمان، هو مسألة تتطلب الوقت والموارد المالية والبشرية وكذلك قدرًا كبيرًا من التشاور والالتزام. كما تشير الأدلة إلى أهمية الوقاية المستدامة والاستباقية من خلال معالجة الأسباب الجذرية الكامنة والمترابطة ؛ والاكتشاف المبكر لعوامل الخطر وتعزيز عوامل الحماية، فضلاً عن استحداث نظم لجمع البيانات وآليات البحوث لتحديد وتحليل مجالات التقدم بصفة دورية من أجل معالجة المشاكل وإدراك مواطن النجاح. وتوجيه السياسات والإجراءات من خلال تجارب الأطفال أنفسهم. كما تعد "الاستدامة" عاملاً أساسياً من عوامل النجاح، وتعني الاستدامة إيجاد استثمارات فعّالة من حيث التكلفة عوض الاقتصار على افتراضات "الوسائل المتاحة". وهناك عدد من الأمثلة الناجحة في دول المنطقة في حماية الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر جمعية (بيتي) في المملكة المغربية، وجمعية (كاريتاس) في جمهورية مصر العربية

الحضور الكريم

من ضمن الأدوات الهامة التي تقدمها الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك مكافحة جميع أشكال العنف ضد الأطفال ومحركاتها) هي عملية الاستعراضات الطوعية الوطنية VNRs والتي تعد أيضا أداة للرصد والتقييم لتطوير وتعديل السياسات والبرامج لتحقيق هذه الأهداف بشكل أفضل لكونها تقارير قائمة على الأدلة evidence-based reports، وتقوم على استخدام نهج تشاركي وشامل ومتكامل مع مفهوم "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب". وسوف تقوم عدد من الدول العربية بتقديم تقاريرها الوطنية الطوعية خلال العام الحالي وهي (المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال الفيدرالية)[2]، كما بدأت عدد من الدول في إعداد تقاريرها المحلية الطوعية VLRs كعملية تساعد البلديات على توطين أهداف التنمية المستدامة، ودمجها في خططها دون الوطنية. وفي هذا الإطار نهنئ مدينة عمّان على أخذها زمام المبادرة في العالم العربي للقيام بإعداد أول VLR في هذه المنطقة.

وتؤكد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال على التزامها بالتعاون ومتابعة هذه العملية مع الدول الأعضاء بما في ذلك المشاركة في الحوارات السياسية الوطنية رفيعة المستوى، والزيارات الوطنية لتعزيز المجهودات التي تقوم بها الدول بشأن وقف العنف ضد الأطفال مثل زيارتها إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية خلال شهر ديسمبر الماضي.

السيدات والسادة

في ختام هذه المداخلة، أود أن أستعرض مع حضراتكم عدداً من التوصيات في مجال حماية حقوق الأطفال من كافة أشكال العنف الممارسة ضدهم، والتي تتمثل فيما يلي:

[2] https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/

- إن العنف ضد الأطفال تترتب عليه تكاليف اقتصادية هائلة في الأمد القصير والمتوسط والطويل، وعليه فإن الاستثمار في منعه - من خلال بناء بيئة تمكينية وشاملة تحافظ على سلامة الأطفال- لا يعد تكاليف إضافية، وإنما هو عائد في المستقبل للأطفال والأسر والمجتمع ككل..
- أظهرت جائحة Covid الحاجة الملحة إلى إحداث نقلة نوعية، والابتعاد عن المقاربات المنعزلة وغير المستدامة، إلى مقاربات مندمجة و متكاملة و متعددة التخصصات والقطاعات
- يجب أن يُنظر إلى "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد الوباء وما بعده على أنها فرصة لبناء مجتمعات عادلة ومتساوية وقادرة على الصمود، لا تتمحور حول البالغين فحسب بل تتمحور أيضًا حول الأطفال.
- أهمية إشراك الأطفال كشركاء وجهات فاعلة .
- التعاون وبناء الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (على المستويين الوطني والمحلي أيضًا بالإضافة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب..
- ضرورة وضع استراتيجيات وطنية شاملة و مستدامة لحماية حقوق الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم، ، تتناول جانبي الوقاية والاستجابة، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، وتوفير التمويل المستدام من خلال دعم الميزانيات الصديقة للطفل.

وختاماً، أتوجه بإسم الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال بالشكر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند)، والمجلس العربي للطفولة والتنمية على دعوتهم الكريمة للمشاركة في أعمال هذه الورشة، متمنية الخروج بتوصيات عملية للنهوض بأوضاع الأطفال في المنطقة العربية وحماية حقوق الأطفال الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم.

معاً نستطيع..من أجل توفير مستقبل أفضل لجميع الأطفال ..وعدم ترك أحداً خلف الركب..